

تأليف

وكيع

محمد بن خلف بن حيان

صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه

عبد العزيز مصطفى المراغي

الجزء الأول

يطلب من
المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بمصر
لصاحبها : مصطفى محمد

الطبعة الأولى
مطبعة الاستقامة بالقاهرة
١٣٦٦ — ١٩٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد ربِّ ، حكمت فعدلت ، وماشئت أنفذت ، لاراد لقضائك ، ولاملجأ من ورائك ، بيدك مصائر الخلق ، وعواقب الأمر .

سبحانك منك الخير ، فارزقنا الهداية ، وجنبنا مشاعب الغواية .

وصلاة وسلاما على المصطفى من خلقك ، والمرتضى من رسلك صلاة نحتسبها بين يدى عملنا يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وبعد فهاهو ذا كتاب أخبار القضاة لوكيع ، يعرض للناس لأول مرة بعد أن بقى محجبا فى بطون الغيب ، واحتجزته خزائن الكتب ، أحقابا طوالا لايحصيها عد ، وكان أول عهدى به حديثا عنه من صديقى الكريم الشيخ على حسن عبدالقادر كان مشوقا ، وكان حافزا لى على قراءته ، واستجلاء ماخفى من خباياه ، فما كدت أمتع النظر به حتى وجدته كنزا ، من الخير أن تيسر للناس سبل الانتفاع به .
وقد راعنى منه أنه ليس بالكتاب الذى يحمل المعانى التى يشير إليها عنوانه فحسب فهو ليس بمجموعة لأحكام القضاة الذين وصل إلى المؤلف علمهم ، وانتهى إليه خبرهم ، وإنما هو كتاب أدب ولغة ، وكتاب تاريخ وقصص ، وهو صورة للحياة السياسية التى مثل الكتاب عصرها ، وهو تبيان للأوضاع والأحداث التى كانت تعج بها الدولة الإسلامية فى عصورها الأولى ؛ فهو مورد للمؤرخ والباحث ، كما هو مورد للفقيه والقاضى ، فى عبارة طيعة وبيان رائع ، وهو حافل

بتراجم كثير من القضاة ورجال الحديث الذين يعز وجود ترجمة شافيـة لهم فى غير هذا الـكتاب .

وفى الـكتاب معنى امتاز به عن كثير من الـكتب التى عرضت لموضوع تاريخ القضاة وأخبارهم مثـل الـكندى ومن لف لِفَّـه ؛ ذلك أن أولئك كتبوا تاريخ القضاة فى أمصار خاصة ، كان كل وكدهم العناية بها مع شىء من الاختصار ، وفى شىء غير قليـل من الجفاف ونقص الطلاوة فى التعبير ؛ أما وكيع مؤلف كتابنا الذى نقدمه اليوم ، فقد أربى عليهم فى هذا الباب ؛ فقد كتب أخبار القضاة فى جميع الأمصار الإسلامية فى ثلاثة القرون التى سبقت وفاته ؛ أى من صدر الإسـلام إلى نهاية العصر العباسى الذهبى حسبما عرف من أخبار وصلت إليـه ، أو وقعت تحت بصره ، لم يخص قطرا دون آخر ، ولا مصرا دون غيره ؛ كتب ذلك فى نقد وفى تحليل ، يعطيك فكرة عن عقل الرجل ونظرته للحوادث ، وفى بيان فياض ولغة رائعة ؛ ووكيع أديب وراوية ، وحسبك أنه شيخ من شيوخ أبى الفرج الأصفهانى ، وحلقة من إسناده ، ونظرة إلى أجزاء كتاب الأغانى تعطيك فكرة عن رواية الأصفهانى عن وكيع ، وبذلك أتيح لوكيع ما لم يتح لغيره من موهبة فى هذه الناحية .

وشىء آخر وراء هذا ؛ ذلك أن هذا الـكتاب من أقدم الـكتب التى وصلت إلينا ، والتى عرضت لأخبار القضاة ؛ فهو بهذا الاعتبار مصدر قيم جليل الأثر والمقدار ، وهو حكم فى كثير من الاختلافات التى شجرت فى شتى أنواع الحوادث والقضايا التى يحفل بها التاريخ الإسلامى ، ويحفل بها فقهه وقضاؤه فى شتى أبواب التشريع فى العصر

الأول ، وهو — كما نعلم — العصر الذى يتطلع إليه الباحثون عندما تعرض لهم مسألة لايعرفون لها إصداراً ولا إيراداً فى كتب الفقه المتأخرة ، أوعندما يريدون حل مشكلة تعرض لهم على وجه لا يجدون فيه طلبتهم ، أو يبلغون أملهم فى كتب الفقه المدونة فى العصور المتأخرة ، بعد استقرار المذاهب ، وبعد أن ساد سلطانها على أفكار الدارسين للفقه الإسلامى إلى حد جعل الخروج عن حظيرتها قيد شعرة موجباً لغير قليل من النقد والتجريح .

ووكيع كان قاضياً ، خبيراً بأساليب القضاة ومناحى أقضيتهم ، ومناهج تفكيرهم ، وطرائق حلهم لما استعصى من القضايا المتعددة الشعب ، المشتبكة الأطراف ، والتى تحتاج إلى دقة ولباقة من القاضى يستطيع عن طريقها أن يعطى كل ذى حق حقه ، من غير أن يحول دونه لدد الخصومة من مدع ، أومراوغة من مدعى عليه ، ودون أن يحول دون قضائه بالحق تأثير من ذى سلطان ، أورهبة من ذى ولاية .

وأخبار القضاة لوكيع — كغيره من الكتب المؤلفة على هذا الغرار — نوع مما يسمى فى عصرنا الحديث بمجموعة رسمية يذكر فيها كثير من القضايا المختارة لطرافتها ، أو لدقة المبادئ التى بنيت عليها الأحكام .

والفقه الإسلامى قد تأثر كثيراً بأحكام القضاة ، وكثير من نصوصه قد بنى على آرائهم ، بل إن القضاء فى الإسلام كان له أثر بارز فى تحديد الآراء الفقهية ؛ فالقضاء — كما يعلم الدارسون للفقه الإسلامى — يرفع الخلاف فى المجتهدات ، ويضع حداً للنزاع الفقهى فى المسألة ، بل إن له آثاراً أجل من هذا كما يعلم من الرجوع لآراء فقهاء الحنفية فى كتاب القضاء مما لانرى داعياً للإطالة بذكره .

وإليك عبارة ذكرها شهاب الدين القرافى – فى كتاب الأحكام – قال :

السؤال السادس عشر : ما الفرق بين حكم الحاكم فى المجمع عليه فإنه لا ينقض ، وبين حكمه فى المختلف فيه فإنه لا ينقض أيضا ، والإجماع فى المسألتين ؟ فهل المانع واحد أو مختلف ؟ فإن كان الإجماع فهو واحد وإن كان ثمت مانع آخر فما هو ؟

جوابه : – إن الإجماع مانع فيهما واختص حكمه فى مسائل الخلاف بمانع آخر ، وتقريره : – أن الله تعالى جعل للحكام أن يحكموا فى مسائل الاجتهاد ، بأحد القولين ، فإذا حكموا بأحدهما كان ذلك حكما من الله تعالى فى تلك الواقعة ، وإخبار الحاكم بأنه حكم فيها كنص من الله ورد خاص بتلك الواقعة معارض لدليل المخالف لما حكم به الحاكم فى تلك الواقعة ، مثاله ماقاله مالك : والدليل عندى على أن القائل لامرأة : إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً ، فإذا تزوجها طلقت ثلاثاً ، ولا يصح له عليها عقد إلا بمدزوج ، واتفق أن ذلك القائل تزوجها ، وأقام معها على مذهب الشافعى ، وطلقها واحدة وبانت منه بانقضاء العدة ، ثم عقد عليها فرفع ذلك العقد لحاكم شافعى فحكم بصحته ، صار هذا من قبل صاحب الشرع فى خصوص هذا الرجل الحالف دون غيره من الحالفين الذين لم يتصل بهم حكم حاكم ؛ لأن الله قرره بالإجماع ، وما قرره بالإجماع فقد دل دليل قطعى من قبل صاحب الشرع عليه الخ العبارة التى ذكرت فى الأحكام .

وفقهاء المسلمين كانوا حراصا على جمع قضايا الفقهاء خصوصا قضايا الخلفاء الراشدين ، ومن أخذ عنهم من التابعين ، فنى ذلك ضمان لقضاياهم من أن تحيد عن المبادىء السامية التي جاء بها الإسلام ، وحرص على نشرها فى أرجاء الدولة

الإسلامية علماء المسلمين خصوصا أن آراء القضاة لم تكن مقصورة على ما يسمى على التحديد قضايا ، بل كانت تصرفاتهم تتناول شيئا كثيرا مما يدخل فى عصرنا اليوم فى النظام الإدارى ، بل كانت فى بعض الأحايين تتعداه إلى الأمور العسكرية فقد وكل المأمون إلى قاضيه يحيى بن أكثم قيادة عسكره ، وكذلك فعل عبدالرحمن الناصر مع قاضيه المنذر بن سعيد ، وقد وضع توبة بن النمر قاضى مصر فى زمن هشام بن عبد الملك يده على الأحباس وقد كانت فى يد أهلها وأوصيائهم فقال : ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدى عليها حفظا لها من الضياع . وكثيرا ما كانت شئون من السلطة التنفيذية بيد القضاة ، كأعمال الشرط ، أو دار الضرب والسكة إلى غير ذلك مما يعرفه الدارسون للنظم الإسلامية فى العصور الأولى من تاريخ الإسلام .

وكثيرا ما كان القضاة يحاج بعضهم بعضا ، حتى فى الآراء الفقهية بما عرف عن السلف الصالح من قضاء وآراء فى الدعاوى ، أو فى الشئون التى كان يقوم بها القاضى وفقا لما سوغ له فى منشور توليته ، وقد كان ذلك المنشور دائما فيصلا فى تحديد اختصاص القاضى حتى لا يجور على سلطة أمير البلد أو الأقليم .

تلك هى بعض الميزات الظاهرة التى تتمتع بها هذه المجموعات الرسمية القضائية ، وهى مرجع خصيب لمن رام دراسة تطور الفقه الإسلامى وقضايا القضاة المسلمين عصرا أثر عصر وجيلا بعد جيل ، ليعرف العوامل التى أثرت على الفقه الإسلامى وأثرت على قضاته ، ومدى هذا التأثير ، ويعرف تلك الحرية الواسعة والاستقلال

الكامل ، والنزاهة المطلقة التى تحلى بها قضاة المسلمين فى العصور التى نعرف عن تاريخها السياسى ما نعرف ، ونعرف مقدار تعرض قضاة المسلمين وفقهائهم لأنواع من الأذى ، وألوان من العبث تنوء بظهر القوى الحول ، وقد روى ابن السبكى فى الطبقات فى ترجمة محمد بن المظفر الحموى : - أنه امتنع عن القضاء فما زالوا به حتى تقلده ، وشرط أن لا يأخذ رزقا ، ولا يقبل شفاعة ، ولا يغير ملبوسه ، فأجيب إلى ذلك . ولكن فقهاءنا وقضاتنا - احتسابا لما عند الله - لم تلن قناتهم لهذا العنت وذلك الأذى ، وساروا فى قضائهم صابرين لم يراعوا فيما يصدرون ويوردون إلا وجه الله عز وجل ، مهما كان وراء ذلك من تبعات وأثقال ، وكثيرا ما أجبر الولاة والحكام - مع ما هم عليه من جبروت - على النزول على أحكام القضاة والخضوع لتصرفاتهم .

تلك هى أهم العوامل التى دفعت بالعلماء الاولين إلى تتبع أخبار القضاة ، وتدوينها فى مجموعات مستقلة ، تروى أخبارهم والمهم من قضاياهم ، وقد سمعنا عن كثير من الكتب التى عرضت لهذا الموضوع : - مثل كتاب أخبار قضاة دمشق للذهبى ، والروض البسام فيمن ولى قضاء الشام لأحمد اللبودى ، وأخبار قضاة بغداد لابن الساعى البغدادى ، وأخبار قضاة البصرة لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، وأخبار قضاة قرطبة لخلف بن عبد الملك ، وأخبار القضاة الشعراء لابن الشجرى البغدادى ، إلى غير ذلك من الكتب التى تعالج أخبار القضاة فى أمصار خاصة ، ولكنها جميعاً دون «أخبار القضاة لوكيع » فى معالجته لأخبار القضاة - وقد عرض كما قلنا لأخبار القضاة فى جميع الأمصار ، وهذا ما حبب إلىّ نشر الكتاب خدمة لناحية من نواحى التشريع

الإسلامى وقضاياه ، وقد كنت حريصاً على نشره من زمن بعد ما استنسخته من مصورة الجامعة المصرية المنقولة عن النسخة الوحيدة الموجودة فى الآستانة ـ كما وصل إلى علمى ـ ولكن الأحداث العالمية وماجرت فى أذيالها من تعويق لكل عمل علمى نافع مثمر حالت دون ما كنت أرجو .

وهأنذا اليوم أقدمه للناس راجياً أن يغفرلى القارئ الباحث ماعساه يحس به من نقص خضعت فيه لظروف عدة لاقبل لى بدفعها ، ولم يكن ليتيسر لى معالجة آثارها ، وأهمها أن لم يكن بين يدى حين نقل الكتاب إلا نسخة الجامعة ، وكثيراً ماقاسيت متاعب فى تصحيح نقل ، أو إصلاح لفظ ، وكثيراً ماراجعت عشرات من الكتب لتصحيح فرع فقهى ، أو إيضاح رواية أدبية ، أو بيت من الشعر .

وقد خضعت فى كثير من المواضع للأمر الواقع ، بعد ماضاقت علىّ السبل ، فأبقيت بعض الألفاظ كما هى ـ وقد لايتبين معناها ـ حرصاً على الأمانة العلمية ، خصوصا والهم منصرف إلى نشر الكتاب لينتفع به الباحثون فى الشريعة الإسلامية ، وأكبر الظن أن لن يحول دون انتفاعهم شىء من تحريف أو تصحيف .

وها هو ذا اليوم بين يدى القراء ، والله أرجو أن يكون فى المحل النافع ، والسلام .

تعريف بالمؤلف

محمد بن خلف الملقب بوكيع

لم نجد فى المراجع المعروفة ترجمة لمؤلف كتاب أخبار القضاة الذى ننشره اليوم أوفى من ترجمة الخطيب فى كتابه تاريخ بغداد ، فكثير من الكتب التى عرضت لوكيع لم تذكر إلا إشارة عابرة عن ضبط نسبه أو علمه وفضله ؛ فقد ذكره ابن خلكان ، عرضا ، فى ترجمة أبى محمد الحسن بن على بن أحمد الملقب بابن وكيع التنيسى المصرى الشاعر المشهور وحفيد القاضى محمد بن خلف ، وكذلك عرض له الثعالبى ، فى يتيمة الدهر ، فى سياق الكلام على ابن وكيع الشاعر ، وترجم له السمعانى فى الأنساب .

ولكن هذه التراجم لا تعطينا صورة صادقة عن حياة مؤلف أخبار القضاة ، ولا تعطينا فكرة عن منزلته فى الحياة الاجتماعية فى عصر بغداد الذهبى ، وقد كان قاضيا على كور الأهواز ، كما أنها لا تذكر لنا شيئا عن قضاياه ونوادر آرائه ، كما حاول هو أن يجمع هذه الآراء وهذه النوادر عن غيره من القضاة .

وما نظن أن قاضيا مثل محمد بن خلف ، روى هذه القضايا وشغل مركز قضاء ممتاز فى الدولة ، تمر حياته القضائية دون أن يكون له قضايا لها قيمتها ولها خطرها من الناحية الفقهية ، كما لا نظن أن شخصا كان من رواة أبى الفرج الأصفهانى ، وحدث عنه فى تضاعيف كتابه الآلاف من المرات ، تمر حياته دون أن يكون له مؤلفات ورسائل وآراء فى الأدب وأخبار العرب .

والكتب التى أسندت إليه تعطينا صورة ـ ولو غير وافية ـ عن إنتاج محمد ابن خلف فى القضاء ، وبعض ما عرف الناس يومذاك من علوم ، ولعله يتاح لنا يوما ما أن نعثر على صورة وافية لمؤلف كتابنا اليوم فنستطيع أن نعرف منها حال محمد بن خلف ، ومنزلته فى العلم والتأليف ، وحاله وسط الأحداث الاجتماعية التى كانت تعج بها بغداد فى العصر الذى عاش فيه .

ترجمة الخطيب البغدادى

لمحمد بن خلف وكيع القاضى

محمد بن خلف بن حيان [1] بن صدقة بن زياد أبو بكر الضبي القاضى المعروف بوكيع ، كان عالما فاضلا عارفا بالسير وأيام الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الطريق ، وكتاب الشريف ، وكتاب عدد آى القرآن والاختلاف فيه .

بلغنى أن أبا بكر بن مجاهد سئل أن يصنف كتابا فى العدد ، فقال : قد كفانا ذاك وكيع ، وكتب أخر سوى ذلك .

وكان حسن الأخبار حدث عن الزبير بن بَكار ، وأبى حذافة السهمى ، ومحمد ابن الوليد البسرى ، والحسن بن عرفة ، والعلاء بن سالم ، وعلى بن مسلم الطوسى ، ومحمد بن عبدالله المخزومى ، وعلى بن شعيب ، والحسن بن محمد الزعفرانى ، ومحمد ابن عبدالرحمن الصيرفى ، وعلى ومحمد ابنى إشكاب ، والعباس بن أبى طالب ، ومحمد بن عثمان بن كرامة ، وخلق كثير من أمثالهم .

وكان يسكن بالجانب الشرقى فى درب أم حكيم .

وروى عنه أحمد بن كامل القاضى ، وأبو على الصواف ، وأبو طالب بن البهلول ، ومحمد بن عمر بن الجعاب ، وعلى بن محمد بن لؤلؤ ، وموسى بن جعفر بن عرفة السمسار ، وأبو جعفر بن المقيم ، ومحمد بن المظفر وغيرهم .

---

(١) الذى فى المشتبه للذهبى ، والأنساب للسمعانى : - جيان - بالجيم المنقوطة

أخبرنا عبدالكريم بن محمد بن أحمد المحاملى ، أخبرنا على بن عمر الحافظ ، قال : ـ أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد البغدادى المعروف بوكيع القاضى كان فاضلا نبيلا فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو ، له تصانيف كثيرة فى أخبار القضاة وفى عدد آى القرآن وكتاب الشريف ، والرمى والنضال ، والمكاييل والموازين وغير ذلك .

أخبرنا محمد بن على بن مخلد الوراق ، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران ، قال : أنشدنا أبو بكر محمد بن على كاتب صافى ، قال : أنشدنا وكيع محمد بن خلف لنفسه :

إذا ماغدت طلابة العلم تبتغى ... من العلم يوما ما يخلد فى الكتب
غدوت بتشمير وجد عليهم ... ومحبرتى أذنى ودفترها قلبى

أخبرنا محمد بن عبدالواحد حدثنا محمد بن العباس ، قال : قرىء على ابن المنادى وأنا أسمع ، قال : ـ أبو بكر المعروف بوكيع حمل أهل الناس عنه نزراً من الحديث ، وشيئاً من تصانيفه للين شهر به . قرأت على الحسن بن أبى بكر ، عن أحمد بن كامل ؛ قال : مات محمد بن خلف بن حيان بن صدقة أبو بكر وكيع فى يوم الأحد لست بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثمائة . وكان يتقلد القضاء على كور الأهواز كلها .

* * *

وقال ابن خلكان فى ترجمة ابن وكيع الشاعر : ـ

ووكيع بفتح الواو وكسر الكاف وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها عين مهملة وهو لقب جده أبى بكر محمد بن خلف وكان نائباً فى الحكم بالأهواز لعبدان

الجواليقى ، وكان فاضلا نبيلا فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو والسير وأيام الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة . . . . . وله شعر كشعر العلماء .

وترجم له السمعانى فى الأنساب بمـا لايخرج عن ذلك وزاد قوله : ـ وكان محمد ابن خلف حسن الاختيار .

* * *

ولـكن المطلع على فهرست الـكتاب الذى يسر الله بإخراجه اليوم يرى أن شيوخ محمد بن خلف يعدون بالعشرات ، ولا يقفون عند ذلك القدر الضئيل الذى ذكره الخطيب البغدادى ولم نر داعياً للإفاضة بذكرهم اكتفاء بمـا ذكر فى الفهرست . وترجم له كذلك ابن حجر العسقلانى فى تجريد الوافى بالوفيات[1] فقال : ـ

محمد بن خلف بن حيان القاضى أبو بكر الضبى المعروف بوكيع صاحب الطبقات وله شعر ، مات سنة ست وثلاثمائة .

وفى ذيل كشف الظنون لبغدادلى اسماعيل باشا : ـ

وكيع القاضى : محمـد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد الضبى أبو بكر المعروف بوكيع القاضى ، هو جد ابن وكيع حسين التنيسى توفى ببغداد سنة ٣٠٦ هـ

له : (١) غرر الأخبار فى أخبار القضاة وتاريخهم وأحكامهم .

(٢) كتاب الأنواء .

(٣) كتاب البحث .

(٤) كتاب التصرف والنقد والسكة .

---

(١) هذه الترجمة والأخرى التى تليها تكرم بإرسالها لى المعلم أحمد رفعت الـكليسى بالـكتبخانة السليمانية بالآستانة

(٥) كتاب الرمى والنضال .

(٦) كتاب الشريف .

(٧) كتاب الطريق .

(٨) كتاب عدد آى القرآن والاختلاف فيه .

(٩) كتاب المسافر .

(١٠) كتاب المكاييل والموازين .

صفة النسخة التى طبعنا عليها الكتاب

تلك هى مصورة الجامعة المصرية رقم ٢٢٩٧٢ ، المنقولة عن النسخة الوحيدة المحفوظة بالآستانة ، والتى تقع فى ست وأربعمائة من الصفحات وهى مجزأة إلى أربعة أجزاء حسب تقسيم المؤلف .

وفى الصفحة الأولى من الكتاب عبارات مكتوبة بخط غير مستبين والعبارة الوحيدة المستبينة :-

طالعته واختصرت منه .

الفقير إلى الله تعالى الحسين بن راشد لطف الله به ببغداد سنة ٨٣٦ .